المحكمة الاتحادية تنظر في صلاحية مجلس المحافظة بإقالة مدير شركة نفط ميسان

■ رئيس لجنة الطاقة: لدينا أدلة على سوء إدارة الشركة

■ مدير شركة نفط ميسان: معلومات المجلس مغلوطة.. والقرار اتخذ بدوافع شخصية

□ ميسان / رعد الرسام

مدير شركة نفط ميسان

رئيس لجنة الطاقة

في الوقت الذي تتواتر فيه تصريحات رئيس وبعض أعضاء مجلس محافظة ميسان بشأن قانونية وصواب قرار المجلس القاضي بإعفاء مدير عام شركة نفط ميسان من منصبه طبقا لصلاحيات مجالس المحافظات المنصوص عليها في قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، وهو القرارالذي لم يحظ بموافقة الحكومة الاتحادية ، اكد مدير عام شركة نفط ميسان (المدى) ان رفض الحكومة الاتحادية لقرار الإعفاء الذي اصدره المجلس بحقه جاء استنادا لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٧٦ ، واوضح المهندس علي معارج البهادلي للمدى ان قرار مجلس شورى الدولة ينص على استثناء الدوائر ذات الاختصاص الاتحادي وبضمنها شركات النفط الوطنية من ولاية مجالس المحافظات، مشيرا الى ان مجلس المحافظة تلقى كتابا من رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة أكد بدوره ورود كتاب رئاسة مجلس الوزراء الذي نوه عنه مدير عام شركة نفط ميسان ولكنه أبدى استغرابه من مضمون الكتاب الذي وصفه بالمتقاطع مع مواد الدستور المتعلقة بصلاحيات مجالس المحافظات وقال المهندس عامر نصر الله للمدى " الكتاب الذي وصلنا من رئاسة الوزراء غير قانوني وغير صحيح لأن مضمونه يحتاج الى تشريع من مجلس النواب ، فمواد الدستور واضحة وصريحة وخصوصا الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١٢ التي تنص على ان للوزارة ولمجالس المحافظات رسم الستراتيجيات النفطية وادارة الملف النفطي ، اما توصيف بعض الدوائر بانها سيادية ولا يحق لمجالس المحافظات مراقبتها او محاسبتها فأحب ان اوضح بان جميع الدوائر الحكومية في المحافظات هي تابعة لوزارات في الحكومة الاتحادية وطالما ان هذه الدوائر تعمل ضمن الرقعة الجغرافية للمحافظة فلمجلس المحافظة حق متابعتها ومحاسبة وإقالة أي مدير في حال ثبوت سوء أدارته او وجود حالات فساد في دائرته، وهذه الصلاحية أقرها القانون ٢١ الخاص بصلاحيات مجالس المحافظات".

وعن قانونية قرار الإعفاء الذي أصدره المجلس دون حصول جلسة استجواب لمدير الشركة برر نصر الله بان قرار الأعفاء صدر بعد عدم تلبية مدير الشركة لمطلب المجلس بالحضور لأكثر من مرة مضيفا " تم بدءا توجيه استدعاء لمدير الشركة ولكنه أعتذر لكونه كان في حينها خارج البلد ، وفي المرة الثانية تم استدعاؤه بكتاب رسمي وقبل اسبوع من سفره كما يدعي ولم يحضر ايضا ، بل جاءنا كتاب من الشركة يتضمن اعتذار مديرها عن الحضور للمجلس موقعا من قبل أحد موظفي الشركة ". وبشأن مبررات المجلس بخصوص إعفاء مدير شركة نفط ميسان من منصبه وماهية الملفات التي طالما جرى ذكرها خلال تصريحات مسؤولي الحكومة المحلية دون توضيح تفاصيلها للرأي العام افاد نصر الله " هنالك العديد من الملفات المتعلقة بإدارة الشركة أولها ما يتعلق بسوء الإدارة فمن المعلوم ان انتاج شركة نفط ميسان من النفط الخام والبالغ (١٠٠)الف برميل يوميا لم يشهد زيادة منذ اربع سنوات برغم العقود المبرمة مع شركة (بتروجاينا)الصينية ومع الشركات الاخرى التي تستصلح الآبار القديمة إضافة لشركة (وذر فورد) الأمريكية العاملة في حقل البزركان النفطي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى هنالك ملف شركة بتروجاينا العاملة بموجب جولة التراخيص الثانية في حقل الحلفاية ، فهذه الشركة ضعيفة الأداء ومتلكئة وفي ذات الوقت تقوم بالقفز على بنود العقود المبرمة مع وزارة النفط ،وقد قمنا بتدوين وايصال كل ملاحظاتنا حول خروقات هذه الشركة الى الجهات المعنية ولكننا لم نتلمس اية إجراءات من قبل الوزارة او من قبل شركة نفط ميسان بصفتها المشرفة المباشرة على اعمال الشركة الصينية التي تستغل فقرات العقود المبرمة لسرقة المال العام ولدينا أدلة على ذلك وسبق وان واجهت مدير شركة بتروجاينا بالخروقات والاختلاسات هنالك مرافعة اولية جرت في الشهر الماضي حيث قدم المستشار القانوني لمجلس المحافظة الأدلة التي استند اليها المجلس لإعفاء مدير شركة نفط ميسان من منصبه ، وستجري المرافعة النهائية ربما يوم ٢٠ من الشهر القادم ونحن بانتظار الحكم النهائي ".

(المدى) التقت بعد ذلك مدير عام شركة نفط ميسان للاستيضاح عن حقيقة الأسباب التي يسوقها مجلس المحافظة لتبرير قرار اقالته ، ومنها ضعف الإدارة وقلة الإنتاج النفطي للشركة وانحداره مع وجود ملفات فساد أخرى ، وقد رد المهندس علي معارج البهادلي بالقول " دعني ابين تفاصيل قضية الإقالة ، بدءا قرار الاقالة صدر دون ان يستكمل أهم شروطه القانونية ألا وهو الاستجواب ، والمجلس بهذا الخصوص يزعم انني لم ألبي دعوته لحضور الاستجواب لمرتين ، وهذا صحيح ولكنني لم اكن اتهرب بل كانت لدي اعذار مشروعة ، اول كتاب استدعاء وصلني من المجلس كان متزامنا مع التزامي بحضور اجتماع في البصرة بحضورنائب رئيس الوزراء لدراسة تصريف نفوط المنطقة الجنوبية (واتذكر انه صادف أحد ايام الاثنين من شهر حزيران الماضي)وقد اتصلت في حينها بعضو مجلس المحافظة السيد ايوب ورئيس لجنة الطاقة في المجلس عامر نصر الله وأخبرتهم بانشغالي فتفهموا الأمر وكان ردهم بالنص " ذهابك الى اجتماع البصرة الآن أهم ، وبالإمكان تأجيل موعد الاستجواب الى يوم الاثنين المقبل " وفعلا ذهبت الى اجتماع البصرة وبعدها مباشرة الى بغداد لحضور اجتماع الشفافية ولكنه تأجل وفي يوم الثلاثاء صدر أمر وزاري بتوقيع وكيل وزارة النفط بإيفادي مع بعض المدراء العامين الى العاصمة الأردنية عمان ، وهناك تلقيت اتصالا من الشركة يوم الأربعاء بان مجلس المحافظة يطلب حضوري الى المجلس يوم غد الخميس وليس يوم الاثنين كما تم الاتفاق عليه مع نائب رئيس المجلس ورئيس لجنة الطاقة ، وتم ارسال كتاب الى المجلس من الشركة بتوقيع وكيلي يعلمهم بانني الآن في عمان ضمن وفد عمل وزاري ، ولكن المجلس لم يأخذ بهذا العذر الشرعي وقام بإصدار قرار الإقالة خلافا للضوابط المعمول بها في مثل هكذا قرارات ". وأشار البهادلي الى انه قام بعد وصول كتاب الاقالة من ديوان المحافظة بإرساله من جانبه الى وزير النفط باعتباره المرجع الإداري الأعلى متابعا " قام الوزير بدوره بإرسال الكتاب الى رئاسة مجلس الوزراء كون رئاسة المجلس هي المخولة بتعيين مدراء الشركات النفطية وقد تم تدارس الموضوع من قبل لجنة الطاقة في مجلس الوزراء التي خرجت بتوصية تم طرحها في احد اجتماعات مجلس الوزراء تنص على ان ليس من صلاحية مجالس المحافظات التدخل بأمور الشركات النفطية او إقالة مدرائها ، وفعلا نوقش الأمر وصدر توجيه الى الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء بإصدار كتاب رسمي الى مجلس المحافظة يعلمهم بان أدارة واعمال شركة نفط ميسان ليست ضمن صلاحية المجلس".

وعن الأسباب الحقيقية لعدم أخذ المجلس بتوصية الأمانة العامة لرئاسة الوزراء والإصرار على إقالته برغم ذلك شدد البهادلي على ان هنالك دوافع شخصية وراء موضوع الإقالة مبينا ان الأسباب التي ساقها المجلس تفتقد للمصداقية كونها بنيت على معلومات غير دقيقة مضيفا " المشكلة ان مجلس المحافظة يريد التدخل في بعض امور الشركة التي هي خارج صلاحياتهم بل وحتى خارج صلاحياتي ، مجلس المحافظة لم يكتف بعدم الاقتناع بتوجيه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بل قام برفع شكوى ضدي بدعوى عدم تنفيذي لتعليمات المجلس بشأن موضوع الإقالة ، ولأكون دقيقا فهي شكوى ادارية ضمن سياقها القانوني وقد أخذت طريقها الى أحد مراكز الشرطة وتم تحويلها الى المحكمة وهذه بدورها تداولتها مع النزاهة والجنايات وبعد ذلك صدر قرار من المحكمة ينص على بطلان الدعوى كون مجلس المحافظة لا يمتلك صلاحية الإقالة ، وبالمناسبة انا أحتفظ بحقي الشخصي في تقديم شكوى لدى المحاكم المتخصصة لرد الاعتبار ".

وعن حقيقة ما أورده المجلس بشأن امتلاكه لملفات فساد تخص شركة نفط ميسان ، قال مدير الشركة " نحن نعلم ان لجنة تحقيقية شكلها المجلس برئاسة عضو المجلس السيد ايوب ، وقد اتصل بي شخصيا واخبرني انهم لم يجدوا اي شيء بخصوص الفساد المزعوم ، عدا هذا أتمنى من المجلس ان يعلمنا او يقوم بتقديم شكوى بخصوص هذه الملفات ان صح وجودها ، وبدورنا نحن مستعدون لإطلاعهم على اية وثيقة يطلبونها من الشركة بهذا الخصوص بل ونزيد بان نستنسخها ونختمها ليأخذوها ويدرسوها على مهلهم ويحققوا فيها ليتعرفوا على الحقيقة".

كربلائيون يتّهمون أطرافاً مؤثرة بإقرار جدول تشغيل المولدات الجديد

□ كربلاء / علي العلاوي

انتقد مواطنون في كربلاء قرار الحكومة المحلية بجعل ساعات تشغيل المولدات الكهربائية الأهلية سبع ساعات وبمبلغ ثمانية آلاف دينار متهمين بعض الإطراف المؤثرة من أن لها مصالح مع أصحاب المولدات في حين عزا مسؤول الاسباب الى تحقيق العدالة لأصحاب المولدات الذين يتحملون وزر التشغيل الصيفي الذي امتد إلى ١٢ ساعة يومية.

وقال المواطن سعيد عبد الواحد انه كان يتوقع أن يكون سعر الأمبير الواحد الذي تقرره لجنة شؤون المواطنين اقل من ذلك مراعاة للعوائل الفقيرة و ان يكون سعر سبع ساعات تشغيل يومية بسبعة آلاف دينار..ويشير إلى أن هذا القرار لا يخلو من الغرابة !؟.

وأكد انه يدعو الحكومة المحلية إلى مراجعة الأمر واتخاذ قرار يفيد العوائل الفقيرة لا أن يرهقها.

في حين اتهم المواطن سجاد مهدي بعض الأطراف في اللجان الحكومية بأنها تقف وراء هذه التسعيرة الجديدة للمولدات الأهلية..وقال إن الكثير من المسؤولين لديهم أو لأقاربهم عدد من المولدات وهذه هي محنتنا..ويؤكد ان بعض مسؤولي اللجان لديهم مولدات وهم يقررون هذه الأسعار؟إلا إن المواطن خالد الاسدي يقول إن الموضوع لا علاقة له بأصحاب المولدات أو بامتلاك المسؤولين مولدات..موضحا ان الحكومة المحلية كانت تسعر الأمبير الواحد بسبعة آلاف دينار لسبع ساعات تشغيل قبل قرار الحكومة المركزية بجعل ساعات التشغيل الصيفي ١٢ ساعة على أن تقوم بتجهيز أصحاب المولدات بالوقود أما في فصل الشتاء فان السعر بقي على حاله مع تقليل ساعات التشغيل ويعتقد ان الأمر الآن أفضل للمواطن لان الساعات زادت ساعتي تشغيل مقابل زيادة ألف دينار للأمبير الواحد بدلا من ألفين وهو أمر يصب في مصلحة الجميع.لكن المواطن جواد حسون يخالفه الرأي و يقول ان على المسؤولين أن يدركوا أن أصحاب المولدات الأهلية لا يلتزمون بساعات التشغيل المقررة من قبلهم ويؤكد أن ساعات التشغيل في الشهر الماضي كانت ثماني ساعات لكن الفعلي لم يكن كذلك والآن بدأ العمل بنظام السبع ساعات لكن التشغيل ربما سيصبح ست ساعات ويؤكد ان لا التزام للكثير من أصحاب المولدات ويذكر أن ساعات التشغيل الصيفي كانت ١٢ ساعة يوميا إلا أنهم كانوا يشغلون ١٠ ساعات وافضلهم بحسب قوله من كان يشغل ١١ ساعة داعيا الحكومة المحلية إلى اخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار.

من جهته يؤكد صاحب المولدة علي البصري أن على المواطن أن يساعد صاحب المولدة لأنه يعمل لخدمتهم بتوفير طاقة كهربائية بدل الحكومة ..ويؤكد إن الضغط الكبير على المولدات في فصل الصيف يتطلب راحة في فصل الشتاء لان حاجة المواطن إلى الكهرباء في فصل الصيف تكون أكثر لارتفاع درجات الحرارة في حين يكون الانطفاء في الشتاء غير مؤثر على العوائل..ويوضح أن الكثير من أصحاب المولدات يتعرضون إلى الخسائر نتيجة للاستهلاك الذي يصيب المولدات لكثرة ساعات التشغيل وعلى المسؤولين تعويض هذا الأمر خلال أشهر الشتاء وهي لا تتعدى أربعة اشهر وليست ستة.رئيس لجنة الطاقة والوقود في مجلس محافظة كربلاء زهير صامت الدعمي نفى أن يكون القرار الذي صدر بجدول تشغيل المولدات خاضعا للاجتهادات الشخصية أو الفوائد نافيا معرفته بأية شخصية حكومية تمتلك مولدة..وأضاف..إن الموضوع فيه مراعاة للمواطن قبل أصحاب المولدات لان سلامة المولدة وقلة أعطالها يعني استمرار التشغيل..وأفاد إلى أن هذه الأيام زادت ساعات التشغيل في الشتاء من خمس ساعات في الفصل الماضي إلى سبع ساعات ومن الطبيعي أن يرتفع السعر أيضا لانه لا وقود مجانا كما حصل في فصل الصيف..

شؤون الناس

إلى وزير الخارجية رجاءً

قدمت أوراق ابني كرم منذ أكثر من شهرين للسفارة العراقية هنا بدمشق ، وقد اتصلت بأحد الأصدقاء بدائرة الجوازات ببغداد ، واتضح ان جواز سفره جاهز منذ ٢٠١١/٩/١ . لكن جواب السفارة هنا يقول .. انه هنالك احتمال كبير ان جواز سفر كرم رياض نعمة قد وصل السفارة بعد عيد رمضان !!!.. ولكن المنظومة الاليكترونية التابعة لوزارة الخارجية العراقية معطلة ..! فهل هذا عذر لتعطيل معاملات المواطنين العراقيين بالخارج؟و منهم من هو مضطر للسفر خارج سوريا لشتى الأسباب .

تخيلوا.. كنت اراجع السفارة الاردنية لسبب ما ..فسمعت بمشكلة منظومة الخارجية العراقية المعطلة.

أرجو من السيد وزير الخارجية العراقية الإيعاز بتشغيل " المنظومة " لأن موظفي السفارة وجدوا عذرا مهما للنوم بباب السفارة وأمام المارة بسبب هذا العطل .

■ رياض نعمة فنان عراقي مقيم في سوريا

ماء غير صالح للشرب

بعث إلينا أهالي محلة (٤٢٤) ز(٤٤) د (١١) في مدينة الحرية برسالة بينوا من خلالها معاناتهم منذ أكثر من سنتين بعدم صلاحية الماء الذي يزودون به من قبل إسالة الماء واستمرار هذا الحال على الرغم من مراجعتهم للجان المتخصصة والمجلس البلدي التي دائما ما تبوء بالفشل مما تسبب بحدوث الكثير من الأمراض ولاسيما للاطفال حيث ارتفعت حالات الإصابة بهذه الأمراض بشكل ملحوظ.. أهالي المنطقة يناشدون أمانة بغداد والجهات ذات العلاقة التدخل لحل هذه القضية والعمل على توفير الماء الصالح للشرب.

محال تصليح السيارات تجتاح الشوارع!

ثمة أشياء قد طرأت في حياتنا بعد أحداث عام ٢٠٠٣ أفرزت ثقافات وتصرفات لعل أبرزها ثقافة (أنا الصادح المحكي والآخر الصدى) أو (أنا ومن بعدي الطوفان).

وهي ثقافة اللامبالاة بالآخر.. فمن يسير في شوارع مدينة بغداد وأحيائها السكنية وشوارعها الرئيسة يلمس ذلك بوضوح من خلال التجاوزات السافرة على الأرصفة التي اتخذت أبعادا وأشكالا مختلفة من منطقة إلى أخرى لعل أبرزها تجاوزات محال السكراب وتصليح السيارات المنتشرة على طول الشارع العام بين سيطرة حبابينا وساحة ٨٣ والتي بدأت بالتوسع والانتشار إلى مداخل الأفرع الجانبية وبشكل عشوائي حيث أخذت دور وعمارات لتفصيح (السكراب) مكونة من طوابق بالتوسع مع امتداد مساحتها أمام هذه الدور والمحال تحت شعار (الملك لله)!! . وقد أدت هذه المحال إلى استغلال الشارع والرصيف على حساب المواطن الذي اجبر على النزول للشارع العام بالرغم من خطورته وسط تذمره وشعوره بالاستياء من أداء الجهات الخدمية وضعف أجهزتها الرقابية، التي على ما يبدو قد أغمضت عينيها عما يجري من تشويه لهذه المنطقة الحيوية وتدمير لبنيتها التحتية.. راجين التصرف السريع لإيقاف هذا الاجتياح.

متى يتم تطوير مشروع ماء داقوق؟!

تم الإعلان في عام ٢٠٠٨ عن شراء آليات وأجهزة وقطع غيار لتطوير(مشروع ماء داقوق).. ونشر الإعلان مرتين في حينه. وتم تأجيله الى عام ٢٠٠٩، ونشر الإعلان مرة أخرى خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وعلى الرغم من مرور اكثر من عامين على نشر آخر إعلان فان مشروع الماء في داقوق ما زال كما هو، ولم يتم تنفيذ العمل لغاية الوقت الحالي. لفيف من أبناء داقوق يتساءلون عن أسباب عدم تنفيذ العمل، ويهمسون في أذن دائرة التخطيط والمتابعة بمحافظة كركوك لمعرفة مصير المبالغ التي رصدت لشراء هذه الأجهزة والمواد المعلن عنها مرتين خلال الأعوام الماضية.. ولماذا هذا التقصير في عدم تطوير المشروع الذي ينتظره الأهالي بفارغ الصبر.

إلى وزارة التجارة

عندما راجعنا وكيل المواد الغذائية الذي رقم وكالته ٦٣٩ لغرض الحصول على مبلغ التعويض عن نقص مواد البطاقة التموينية في شهر شباط والبالغة ١٥ ألف دينار لكل فرد إي مجموع ٦٠ ألف دينار عراقي لأربعة أشخاص قال الوكيل وقعوا وسوف أسلمه الى الجامع وعندما رفضنا التوقيع وقلنا له من مالك أعط للجامع وليس من مالنا ورفضنا التوقيع على استلام المبلغ لانه لم يقم بتسليمنا المبلغ قام الوكيل المذكور اعلاه بحجز مؤقت لبطاقتنا التموينية بالكامل من الشهر الثامن حتى الآن . وقد قمنا عدة مرات بمراجعة مدير مركز تموين المصلي والمعاون السيد عدنان الذي قام بطردنا وبأسلوب جاف الموظف المسؤول /حمدي رضا خورشيد في الشهر الثامن لكننا بعد ذلك قمنا بمراجعه المفتش العام السيد فرهاد بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١١ وأيضا بدون أي حل وجدوى وقالوا ان كل من لم يستلم مبلغ التموين تقطع بطاقته التموينية فورا بأمر من السيد رئيس الوزراء .

لذلك اطلب من سيادتكم اعادة مبلغ تموين العائلة علما بأن والدتي بديعه بكر محمود صاحبه البطاقة التموينية المرقمة ٥٦٢٨٤ ربه بيت واطلب من سيادتكم التدخل بفك الحجز المؤقت على مواد بطاقتنا التموينية .

وفقكم الله لخدمة هذا البلد الحبيب وأعانك الله على نصرة المظلومين وسدد الله خطاكم على فعل الخير

المواطنه ابنة صاحبة البطاقة

ايتان فاضل عبد الله سليمان

محافظة كركوك / محله بولاق رقم الدار ١١/٣٥

الى/ جريدة المدى الغراء

م/ إجابة من وزارة النفط

نهديكم أطيب تحياتنا...

إشارة الى ما نشرته في صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٠١١/١٠/٩، تحت عنوان (ازمة وقود في نينوى ومجلسها يتهم الحكومة بتجاهل إنشاء مصفى للنفط)، نود إعلامكم بأن شركة توزيع المنتجات النفطية قد بينت بأن حصة المحافظة من الوقود تصلها كاملة بالاعتماد على الكثافة السكانية والحاجة الفعلية وقد بلغت الكميات المجهزة يوميا لكل من شهري ايلول وتشرين الاول/ ٢٠١١ (٢,١) مليون لتر من مادة البنزين و (٢,٢)مليون لتر من زيت الغاز و مليون لتر من النفط الابيض. وبسبب بعض الاختناقات التي تحدث بفعل عطل فني او اجراء اعمال صيانة في مصفى صلاح الدين. يتم تجهيز المحافظة من مستودعات بغداد والبصرة ويتم خلالها تعزيز الخزين للحالات الطارئة لمواجهة أي ازمة قد تحدث. ويعتبر هذا الخزين كمية اضافية لما تستلمه المحافظة كحصة يومية. وقد قامت وزارة النفط بتوقيع مذكرة تفاهم لاعداد دارسة لانشاء مصفاة كبيرة في المحافظة بعد نجاحها في ابرام عقود لتطوير الحقول النفطية في المحافظة ضمن جولات التراخيص.

شاكرين تعاونكم معنا مع التقدير

عاصم جهاد

مدير المكتب الإعلامي

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com